النساء والتنمية : مراجعة نظرية

د. لاهاي عبد الحسين
كلية الآداب - جامعة بغداد

يكاد يكون البحث في أثر التنمية في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية للنساء من أقدم الموضوعات التي زخر بها علم الاجتماع . فمنذ بدايات ظهور هذا العلم النامي ، لوحظ أن العديد من الباحثين والدارسين والمهتمين قد عبّر عن الاهتمام بدراسة أثر التنمية بكل ما تنطوي عليه من ظواهر ، كالتصنيع والتحضر والتحسن في مستوى الحياة الاقتصادية على أوضاع النساء في مختلف أنحاء العالم . وكان الاهتمام بهذا الجانب من جوانب الحياة الاجتماعية قد بدأ في عدد من البلدان الصناعية المتقدمة التي سعتْ ، ضمن ما سعتْ إليه، إلى الكشف عن الأنماط السلوكية والاجتماعية الناجمة عن التنمية بمختلف مؤشراتها ذات الأثر البيّن على مجتمعاتها .

وعندما ساد الاعتقاد بأنتشار تأثيرات التنمية في بلدان أخرى ، كالبلدان النامية ، ومنها البلدان العربية والبلدان المسلمة عموماً ، ظهرت الحاجة إلى البحث في النتائج المتعددة لهذه الظاهرة . من ذلك مثلاً البحث في أثر التنمية على مشاركة النساء في الحياة العامة ، وبالذات في مجالات التعليم الرسمي والعمل خارج المنزل لقاء أجر والتخصص المهني ، وهو ما سنركز عليه نظرياً في هذه الدراسة .

الجذور النظرية للتنمية :

تعود الجذور النظرية للتنمية كظاهرة اجتماعية مهمة إلى أعمال العديد من الاجتماعيين الأوائل ممن حاولوا دراسة وتعقب أثرها كقوة اجتماعية

حاسمة. فكان من ذلك أنْ قدم أولئك الاجتماعيون أعمالاً اتسمت بمفاهيم ثنائية ارتبطتْ بأسماء عدد منهم ، كما هو الحال في ثنائية المجتمع العسكري والمجتمع الصناعي (Military Industrial Society) لأوكست كومت[١] ، وثنائية التضامن العضوي والتضامن الميكانيكي (Organic Mechanical Solidarity) لأميل دركايم[٢] ، وثنائية المجتمع البسيط والمجتمع المركب أو المعقد (Simple and Triple-Compound Society) لهربرت سبنسر[٣] ، وثنائية المجتمع المحلي الصغير والمجتمع "الإقليمي" الكبير (Gesells chaft / community and Gemeinschaft society) لفردناند تونيس[٤] ، وأخيراً وليس آخراً ثنائية المجتمع الأبوي العشائري والمجتمع العائلي الحديث (Patrimonial or Clan-based society / Modern or Family based society) لماكس فيبر[٥] .

وفي تطور لاحق تطور عدد من الاجتماعيين المحدثين إلى مفهوم التنمية (Development) أو ظاهرة التحديث الاجتماعي (Modernization) من حيث كونها الظاهرة التي يمكن أنْ تحدث حراكاً مؤثراً في النسيج السياسي والاجتماعي والحضاري للمجتمع الإنساني[٦] . وكان هناك غير هؤلاء من الذين وضعوا منظوراً آخر للتنمية يستند إلى فكرة أن "التنمية عملية تهدف إلى تحشيد الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع في آن واحد"[٧] ووصف آخرون[٨] التنمية في ضوء تسع خصائص رئيسية : ثورية ، معقدة ، منظمة ، كونية (أو عالمية) ، طويلة (تأخذ وقتاً طويلاً نسبياً) مرحلية ، متجانسة ، غير تراجعية وتقدمية . من جانب آخر وأي فريق آخر[٩] من المتخصصين في دراسات التنمية أنها عملية تنطوي على إحداث عدد من الظواهر السوسيوسكانية (Sociodemographic) مثل نمو السكان ، التحضر ، التصنيع، البيروقراطية، الأعلام ، ارتفاع مستويات التعليم الرسمي ، التوسع في نظام الاتصالات الحديث،

ارتفاع مستويات الدخل القومي ، زيادة التوجه الدنيوي على حساب التوجه الديني ، زيادة نمط التفكير العلمي والعقلاني جنباً إلى جنب مع التقدم العلمي والتكنولوجي .

الخلاصة أن هؤلاء المنظرين أكدّوا أنّ التنمية ، أو ظاهرة التحديث الاجتماعي ، إنما هي عملية تنطوي على زيادة في الحراك الاجتماعي والجغرافي، وعلى تحول ملحوظ في نمط الاقتصاد الزراعي التقليدي إلى نمط الاقتصاد الصناعي الحديث ، يرافقه تحول من المجتمع الذي يستند إلى أسس تقليدية تقوم على مبدأ الخصائص المكتسبة (Astrictive characteristics) إلى مجتمع حديث يستند إلى مبدأ الخصائص المنجزة (Achievement characteristics) .

ولقد ظهرت في هذا المجال نظريات علمية اجتماعية أكثر دقة وتحديداً، منها نظرية لنسكي[١٠] الذي حاول من خلالها تسليط الضوء على ظاهرة التفاوت أو المراتبية في توزيع مصادر السلطة والنفوذ والامتياز في المجتمع الإنساني تبعاً لمستوى التطور التكنولوجي . وقد افترض لنسكي أنه كلما تقدم المجتمع في سلم التطور التكنولوجي ، كان أكثر استعداداً لتوزيع الفرص العادلة والمتكافئة على الجميع . وكما سنرى فيما بعد فقد تعرضت نظرية لنسكي هذه إلى انتقادات لاذعة .

ففي دراسة ميدانية مسندة بدليل إحصائي متين خلص دنكان[١١] إلى أنّ هناك علاقة خطية بين نوع المهنة التي يزاولها الفرد في المجتمع الإنساني الحديث من جهة ومستوى التعليم الرسمي الذي بلغه أو حصل عليه من جهة أخرى . ومعنى دنكان التي أبعد من ذلك عندما أكد أنّ المكانة الاجتماعية للأفراد في المجتمع أنما تتحدد في ضوء ثلاثة عوامل متداخلة ، هي مستوى التعليم الرسمي والتخصص المهني ومستوى الدخل الفردي وبمعنى أنه كلما ارتفع

بمستوى التعليم الرسمي للفرد كلما ارتفعت فرص الحصول على مهن أكثر أهمية ، وذات دخل أعلى ، مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة ومن ثم تأمين مكانة اجتماعية له أكثر قبولاً في المجتمع .

وبهذا السياق نراجع هنا عدداً مختاراً من الدراسات والبحوث العلمية حول النساء والتنمية في عدد من البلدان الصناعية المتقدمة التي سبقت غيرها من البلدان في هذا المجال لأسباب معروفة .

التنمية والنساء في البلدان المتقدمة :

لعل إحدى السمات الرئيسية التي ميزتْ أعمال عدد كبير من الاجتماعيين الأوائل ، الذين درسوا أثر التنمية على أوضاع النساء في البلدان الصناعية المتقدمة ، أنهم اشتركوا في الإطراء على الجوانب الإيجابية فيها . فكان أنْ خلصوا[١٢] إلى الاعتقاد بأن التنمية في المجتمع أدت إلى تطوير أوضاع النساء بطريقة لم يشهد تاريخ البشرية لها مثيلاً من قبل . فقد ساهم ارتفاع مستويات التنمية أو التحديث الاجتماعي في العديد من هذه البلدان بتحقيق العبء الملقى على عاتق النساء ، والمتضمن رعاية شؤون الأسرة ومتابعة تفاصيلها المتشعبة مما مكن النساء من التحرر من القيام بسلسلة طويلة من النشاطات أو الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية . وقد شجعهن هذا على الدخول في سوق العمل لقاء أجر والاستفادة من مختلف فرص مواصلة التعليم الرسمي مستوياته كافة. وبذلك استطاعتْ النساء تأمين قدر من الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي الضروري لتقدمهن .

وهنا تبرز نظرية لنسكي كواحدة من أهم النظريات الاجتماعية في هذا المجال ، حيث يفترض (لنسكي)[١٣] أن هناك علاقة إيجابية مؤكدة بين ارتفاع مستويات التنمية مقاسة بمستوى التقدم التكنولوجي للمجتمع من جهة ، وبين المكانة الاجتماعية للنساء من جهة أخرى . ويستمد لنسكي المؤشرات الميدانية

على هذه النظرية من خلال رؤيته لتجربة النساء في المجتمع الصناعي الحديث. ففي هذا المجتمع تتقدم النساء في سلم التمتع بامتيازات السلطة والقوة والنفوذ والأعتبار على نساء المجتمعات الزراعية التقليدية . ففي هذه المجتمعات لا تتغذى المكانة الاجتماعية والسياسية للنساء مكانة الرجل ، الأب أو الزوج ، الأخ ، أو العم الذي يرتبطه به قرابياً بعدّه رمز السلطة والاعتبار .

وعلى نحو مفصل يرى لنسكي أن العلاقة بين المكانة الاجتماعية للنساء وبين مستوى التقدم التكنولوجي في العالم تأخذ شكل الحرف (u) حيث تبرز ثلاثة أنواع من المجتمعات البشرية المتباينة في مستوى التقدم التكنولوجي . فتظهر مجتمعات الصيد والجمع على رأس الحرف وتستقر في قاعدته المجتمعات الزراعية التقليدية ، فيما تظهر المجتمعات الصناعية المتقدمة على الرأس المقابل لمجتمعات الصيد والجمع . ومن خلال هذا التوزيع للمجتمعات البشرية المتباينة يلاحظ أن المكانة الاجتماعية للنساء في مجتمعات الصيد والجمع تتميز بكونها عالية نسبياً ، ويعزو لنسكي ذلك إلى انخفاض درجة المنافسة بين النساء والرجال في مثل هذه المجتمعات سعياً للحصول على السلع النادرة . ويحصل ذلك نتيجة قلة ، بل حتى انعدام مثل هذه السلع أساساً في المجتمعات البدائية أو البسيطة عموماً ، الأمر الذي لا يوفر أسباباً للنزاع أو الصراع أياً كان شكله .

وعلى الطرف المقابل من الحرف (u) فأن المكانة الاجتماعية للمرأة ، في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، تكاد تكون مساوية للمكانة الاجتماعية للرجل. ويأتي هذا بسبب الوفرة المادية والتقنية للمجتمع مما يوفر مجالاً أوسع لأعداد أكبر من الناس للتمتع بمختلف فرص التقدم الاجتماعي والاقتصادي بطريقة تقرب من درجة المساواة . وبذلك يكون التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي العالي قد أتاح فرصاً متنوعة للناس ، وعلى مختلف مشاربهم وتوجهاتهم

وانتماءاتهم العرفية والدينية والطبقية والقومية والطائفية والآيديولوجية ، كما يتصور لنسكي .

ويعود لنسكي ليؤكد من جديد ، بأن المكانة الاجتماعية للمرأة في المجتمع الزراعي التقليدي تصل إلى أخفض مستوى لها بالمقارنة مع المكانة الاجتماعية للمرأة في المجتمعين الآخرين – مجتمع الصيد والجمع ومجتمع الصناعة والتكنولوجيا . ويأتي هذا بسبب محدودية الفرص وندرة السلع المتاحة للجنسين ، المرتبطة بمحدودية مستوى التطور التكنولوجي في المجتمعات الزراعية التقليدية ، هذه المجتمعات التي تقف في الخط الوسط ما بين تلكما النوعين الآخرين .

إن انخفاض مكانة المرأة في المجتمع الزراعي التقليدي ينعكس من واقع اعتمادها الكبير على المكانة الاجتماعية للرجل . أما مكانة الرجل في هذه المجتمعات فتتحدد بحجم ملكيته من الأرض الزراعية التي يتمتع بحيازتها واستثمارها ، مما لا تجد المرأة الطريق إلى مثل هذه الحيازة سهلاً ، وذلك بسبب محدودية قدرتها على منافسة الرجل أو على الاستثمار المباشر للأرض ، إن وجدتْ مثل هذه الأرض لديها لهذا السبب أو ذاك .

وعلى الرغم من أن لنسكي إمتنع عن اقتراح علاقة خطية بين مستوى التطور التكنولوجي من جهة ومستوى التقدم الاجتماعي ، أو المكانة الاجتماعية للمرأة من جهة أخرى ، الا أنه افترض بصورة واضحة ، بأن المكانة الاجتماعية للمرأة تميلُ إلى الارتفاع في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، في حين تنخفض هذه المكانة في المجتمعات الزراعية التقليدية . ففي المجتمع الصناعي المتقدم تتحرر المرأة ، بصورة طبيعية وتلقائية ، من كثير من الالتزامات التقليدية ، وذلك بسبب التقدم الصناعي الذي يحصل في مجال الخدمات المنزلية وفي كل ما يسهم بتسهيل الحياة اليومية للأسرة ، وهو ما يوفر فرصاً أفضل للمرأة للدخول

في مجالات العمل التي تسهم في تحررها الاقتصادي وتدعم امكانات مواقعها في المجتمع . وخلاصة القول الذي يهدف لنسكي الوصول إليه هو ، أنه ، وبقدر تعلق الأمر بالمرأة ، كلما ارتفع مستوى التطور التكنولوجي ، وما يرتبط به من ظواهر التحديث الاجتماعي ، كلما أدى ذلك إلى مزيد من فرص التعليم الرسمي والعمل لقاء أجر خارج المنزل .

وبحسب هذه النظرة فأن نصيب المجتمعات البشرية من السلطة والقوة والأمتياز لا يتباين فقط بين بعضها البعض ، وأنما قد يحدث التباين داخل المجتمع الواحد ، وذلك تبعاً لمستوى النمو الصناعي والتكنولوجي فيه . أما فيما يتعلق بالمجتمع الصناعي المتقدم على وجه التحديد ، فأن لنسكي يؤكد على أن هذا المجتمع بطبيعته يسمح بدرجة عالية من التباين بين الأفراد والجماعات ، التي غالباً ما تؤدي أدواراً اجتماعية واقتصادية وخدمية متباينة ، وتقوم بأنشطة وفعاليات كثيرة ومتنوعة ، والطريق أمامها مفتوح لتحقيق إنجازات هامة إنْ استطاعتْ ذلك . وهذا على النقيض مما يحدث في المجتمعات الزراعية التقليدية التي تتصف بمحدودية الأمكانات والطاقات المتاحة للأفراد والجماعات منها .

وإذ كان لابد من إبداء الرأي حول تنظيرات لنسكي ، ولاسيما في المجتمع الصناعي المتقدم تكنولوجياً . الذي يوفر الفرص المناسبة للجميع ، حسب رأيه، وأنه مجتمع يساوي بين الجميع من دون تفرقة أو تمييز بسبب التوجهات الإيديولوجية والانتماءات العرقية والدينية والطبقية والقومية وإلى أخره ، فأننا نقول بأن المجتمع الصناعي المتقدم تكنولوجياً ، وعلى الرغم من كل ما تحقق فيه من إنجازات علمية وتشريعية وحضارية ، الا أنه لم يستطع التخلص من واقع التفرقة والتمييز القائم فيه . فالزنوج في الولايات المتحدة مثلاً ، وهي البلد الأكثر تقدماً في الصناعة والأكثر تطوراً في التكنولوجيا ، لا يتمتعون حتى الوقت الحاضر بحقوق متساوية مع بقية أفراد الشعب الأمريكي من البيض . وكذلك

الهنود الحمر ، سكان أمريكا الأصليون ، ما زالوا يعانون من الأهمال والعزل . والحال نفسه بالنسبة لأفراد الطبقة العاملة ، حتى لو كانوا من البيض . وفيما يتعلق بالمرأة في البلدان الصناعية المتقدمة ، فأنها ما زالت بعيدة عن مصادر القوة والنفوذ والاعتبار التي يتمتع بها الرجل ، وليس كما يقول لنسكي بأنها تكاد تكون مساوية للمكانة الاجتماعية للرجل . وجدير ذكره في هذا السياق أنّ عدداً من الباحثين والدارسين في ميدان علم الاجتماع ، من الأمريكيين والأوربيين ، قد تنبه إلى مثل هذه الفجوات النظرية والميدانية التي ومع بها لنسكي . وهو ما سنأتي عليه لاحقاً .

صحيح أن أوضاع الطبقة العاملة والزنوج وسكان أمريكا الأصليين والمرأة هي اليوم أفضل مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية ، وذلك في مجالات العمل والتعليم والخدمات الصحية ، الا أن المساواة التي بشر بها لنسكي، لم تتحقق ، ويبدو أنها لن تتحقق أصلاً ، حيث التمييز بين الأعراق والأجناس والطبقات الاجتماعية وبين المرأة والرجل ، ما زال واضحاً ويمكن مشاهدته في كل شوارع وأحياء المدن الأمريكية .

أما عن وضع المرأة في المجتمع الزراعي التقليدي ، واعتبار مكانتها الاجتماعية منخفضة ومرتبطة بمكانة الرجل ، الأب والزوج ، أو الأخ والعم ، فأن لنسكي ، على ما يبدو لم يأخذ في الحسبان التطورات التي حصلتْ على حقوق الملكية الزراعية التي أصبحت المرأة تتمتع بها على أثر قوانين الإصلاح الزراعي التي شرعتْ في الهند ، بعد الاستقلال ، وفي العديد من بلدان الشرق الأدنى والأوسط مثل مصر والعراق وإيران وتركيا وسوريا وغيرها .

في محاولات أخرى اجتهد جيلٌ لاحق من الاجتماعيين المتخصصين لوضع دراسات صُممت للإجابة على أسئلة أكثر دقة وتفصيلاً فيما يتعلق بأوضاع المرأة في ظل التنمية ، وخاصة تلك التنمية التي حصلت في عدد من بلدان أوربا

الغربية أبان الثورة الصناعية . فمن المعروف أن الثورة الصناعية فتحت الطريق واسعاً أمام التقدم الصناعي والتكنولوجي الذي لم يشهدْ له العالم مثيلاً من قبل ، مما أدى إلى أحداث سلسلة من التغيرات التي عصفتْ بجوانب اجتماعية عديدة ، منها التغير في النمط التقليدي لسلوك ووضع المرأة في المجتمع في الكثير من المجالات ، وبضمنها التعليم الرسمي والعمل لقاء أجر خارج المنزل والتخصص المهني .

وفي معرض الأجابة على سؤال حول ما إذا كان انخراط النساء في مجال العمل لقاء أجر خارج المنزل هو أحد النتائج المباشرة للثورة الصناعية ، أجابت الباحثة البريطانية بنجبك (Pinchbeck)[١٤] بأن ذلك ليس صحيحاً البتة . فخروج المرأة البريطانية إلى ميدان العمل لم يكن وليد الثورة الصناعية على وجه التعيين ، وإنما كان ذلك قد حدث قبل هذا التاريخ بزمن طويل . فظاهرة عمل المرأة قديمة ، طالما ارتبطت بأهتمام المرأة بشؤون أسرتها ومحاولتها المساهمة بأي جهد للتخفيف من أعبائها وتحسين أوضاعها الاقتصادية لضمان العيش الكريم . جاء هذا في الدراسة التي بحثت في تأثير الثورة الصناعية على النساء المشتغلات خارج المنزل لقاء أجر في إنكلترا للفترة من ١٧٥٠-١٨٥٠. وتستطرد الباحثة لتثبيت ما توصلت إليه، من أنّ التأثير الأولي المباشر للثورة الصناعية على أوضاع النساء في إنكلترا كان في الحقيقة سلبياً . فقد سلبتْ الثورة الصناعية ، بما أحدثته من تغييرات جوهرية متسارعة في بنية المجتمع البريطاني آنذاك ، المكانة الاجتماعية والاقتصادية الآمنة للنساء ، اللواتي لم يستعدن وضعهن الطبيعي إلا بعد مضي عدّة عقود من الزمن ، وبعد أنّ أستطعن أكتساب مهارات وكفاءات ومؤهلات على صعيد التعليم الرسمي والعمل لقاء أجر خارج المنزل ، الأمر الذي منكهن من التقدم في مسارات لم يسبق لهن أنْ تقدمن إليها .

الصناعية المتقدمة حول ، أن للتنمية آثاراً إيجابية ترتبط بتمكين النساء من تحقيق المزيد من التحرر والتقدم على طريق تأكيد الحضور الذاتي والاجتماعي والحضاري في المجتمع .

لقد شجعت الدراسات التي أجريت لتقصي أوضاع النساء في البلدان النامية على توفير قناعة مختلفة ، هي ضد كل ما عدَّ إيجابياً وطبيعياً وتلقائياً ومتوقعاً[١٧] . فالتحولات البنائية التي ساهمتْ التنمية في البلدان النامية بأحداثها تركت آثاراً تختلف عن تلك التي أحدثتها التنمية في البلدان الصناعية المتقدمة . فقد ارتبطت التنمية في البلدان النامية بانتشار ظواهر احتدام الصراع وانعدام الاستقرار والمقاومة للتغيير .

ولتفسير ردود الفعل السلبية هذه ، عزا العديد من المتخصصين والمهتمين[١٨] انتشار هذه الظواهر إلى التجربة المريدة والقاسية التي خبرتها شعوب البلدان النامية ، في مواجهة الاستبداد والقسر الداخلي ، والضغوط والنزعة إلى الهيمنة والاستغلال التي مارستها الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات من خارج الحدود الوطنية .

ولاشك في أن العديد من معوقات التنمية في البلدان النامية ، ارتبط بالطبيعة المتشددة للنظام القيمي السائد في هذه البلدان ، أو بالتيارات الدينية ذات التوجهات الإيديولوجية الجامدة ، أو بالموروث الحضاري للسكان المحليين ، أو بسبب التعصب الاجتماعي والحضاري المستمد من الثقافات الفرعية لبعض الجماعات ذات الهوية العرقية أو العنصرية .

وهناك من الباحثين ممن ركز على مسألة التوزيع غير العادل للامتيازات الاقتصادية والتعليمية والتوظيفية بين الشرائح السكانية في المجتمع ، مما أدى إلى خلق سلسلة من المشاكل الجدية ، وهدر أو تجميد الكثير من الطاقات البشرية الكفوءة ، ولاسيما في البلدان التي تميزت بتزمت أنظمتها السياسية

والاجتماعية والاقتصادية . وكان من نتائج ذلك أنْ ظلت الأغلبية من السكان في حالة فقر مدقع ، فيما استمرتْ الأقلية المختارة منهم تعيش حالة من الغنى المفرط .

ويمكن أن نُضيق إلى ذلك ، تلك الفجوة الحضارية والاجتماعية الواسعة التي ظلت قائمة بين سكان المناطق الحضرية وبين سكان المناطق الريفية . هذا فضلاً عن ضعف الصلة أو العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ، وانعدام الرغبة الصادقة لدى أغلبية حكومات البلدان النامية في إشراك مواطنيها باتخاذ القرارات السياسية ، أو حتى بإطلاعهم على ما تنوي الحكومة اتخاذه من إجراءات .

وهناك عددٌ من الباحثين والمتخصصين الغربيين[١٩] ، استهدف الإسلام على وجه التعيين وعدّه واحداً من أهم العوامل المعيقة للتغيرات الإيجابية في بلدان العالم الثالث ، وفي الوطن العربي بخاصة . وقد أسس مثل هؤلاء الباحثين نظريتهم هذه على أن بعض رجال الدين قاوم ، في النصف الأول من القرن العشرين ، عملية التنمية أو التحديث الاجتماعي ، وربطوا ذلك بالدين الإسلامي، وكأنه دين لا يشجع العلم ولا يدعو إلى البحث عن سبل التقدم الحضاري والاجتماعي ، ولا يريد نشر العدالة والمساواة بين الناس .

إن أمثال هؤلاء "الباحثين" وحين يعدّون الإسلام واحداً من العوامل المعيقة للتنمية والنهوض الحضاري في البلدان الإسلامية ، فأنهم إما جهلة بالتراث الإسلامي وبتأريخ الشعوب الإسلامية التي قدمتْ للبشرية الكثير من الإنجازات العلمية والحضارية ، وأما يتجاهلون عن عمد ، المبادئ النيّرة والسمحة التي جاء بها الدين الحنيف ، وذلك بهدف تكريس النمط الاستغلالي لدولهم وشركاتهم متعددة الجنسيات ، ومن ثم الإبقاء على حالة التخلف وانعدام المساواة في مجتمعات بلدان العالم الثالث .

التنمية والنساء في الوطن العربي والبلدان المجاورة :

من خلال تناول الموقف من عملية التنمية الوطن العربي والبلدان المجاورة ، ظهر أن هناك رأيين مختلفين حول عملية التنمية . الرأي الأول ، وهو الغالب بين الباحثين ، عدّها عملية إيجابية وضرورية للتقدم الاجتماعي ، بينما عدّها ، أصحاب الرأي الثاني ، سلبية ، حيث أربكتْ المجتمع ولم ترتبط بالمساواة بين الجنسين إطلاقاً .

والحق أننا نميل ، من دون تحفظ إلى الرأي الأول ، الذي يؤكد أن التنمية، التي بدأت في بعض البلدان العربية والمجاورة لها في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وفي النصف الأول من القرن العشرين ، كانت قد تحدَّتْ، ومن ثم ساهمتْ في خلخلة النظام القيمي والإيديولوجي الراسخ في المجتمع . فهذا النظام الذي كان يستندُ من حيث المبدأ إلى فكرة العزل الجنسي ، أي الفصل بين النساء والرجال ، ليمارس كل منهما أنشطته الاجتماعية في عالمين متباعدين ومختلفين ، فهذا النظام كان قد ضعف وتغيّر بفعل التنمية .

لقد وصفت الباحثة مارسون[٢٠] مشاركة النساء المنحدرات من الطبقات العليا في مصر ، من اللواتي كن يتمتعن بعلاقة قرابية من نوع معيّن ، كالأخوات والزوجات والبنات وبنات الأخ والخ ... مع عدد من الوطنيين الأوائل ، وضعت مشاركتهن في أحداث عام ١٩١٩ ، على أنها ظاهرة تستحق الأهتمام ويمكن عدّها جزءاً من الآثار الإيجابية لعملية التنمية . فقد استخدمت أولئك النساء اللواتي توسمن أدواراً ريادية في حركة تحرر المرأة آنذاك الغطاء الاجتماعي الذي وفره لهن الانتماء القرابي لأولئك الرجال . فكان أن حققن تقدماً واسعاً وأكيداً على طريق الدخول في الحياة العامة بصورة غير مسبوقة .

وطبقاً لهذه الدراسة فأنه قبل ذلك التاريخ قضت الأكثرية الساحقة من نساء مصر حياتها في عالم معزول كلياً تقريباً عن عالم الرجال . ففي عالمهن

المتجانس والمعزول آنذاك ، عملت أولئك النساء وتفاعلتْ وارتبطت ببعضها البعض سلباً وإيجاباً ، محققات بذلك درجة ملحوظة من درجات الأكتفاء الذاتي من النواحي الاجتماعية والحضارية من دون الحاجة إلى خوض غمار المشاركة بعد تلكم المشاركات المبكرة في أحداث عام ١٩١٩ ، فقد تشجعتْ أعداد متزايدة من النساء اللواتي عبرت عن الرغبة في دخول الحياة العامة على نحو أوسع . وسرعان ما أصبحت أولئك النساء نخبة رائدة عملت للصالح العام بلا أجر ، وذلك من خلال الأنغمار في مختلف أنواع النشاط السياسي والثقافي والاجتماعي، بهدف تقديم ما يمكن تقديمه للمجتمع من خدمات وللحركة الوطنية في مصر من دعم وإسناد . ومما سهل على المرأة المصرية قيامها بدور في الحياة العامة ، هو أنها لم تكن ، آنذاك ، منافسة لأي كان . وهذا أدى إلى أن تنظر السلطات الحكومية وأوساط اجتماعية مهمة ، إلى حركة تحرر المرأة باحترام وألفة ورعاية .

ولقد بحث آخرون[٢١] في أثر التوسع الصناعي والتجاري على النساء في المنطقة العربية ، وتوصلوا إلى نتيجة ، هي أنه لم يكن شاملاً بالنسبة للنساء ، حيث أنطوى على التمييز الطبقي الواضح . فقد استفادتْ من ذلك التوسع نساء الطبقات العليا والوسطى التي فتحت أمامهن التنمية أبواب الريح على مصاريعها، في حيز ظلت نساء الطبقات الفقيرة محرومات من أي ميزة من ميزات التنمية .

وربط عدد آخر من الدارسين والباحثين بين استمرار التصنيع والتحضر في المنطقة من جهة ، وارتفاع درجة حصول النساء على فرص في مجالات التعليم الرسمي والعمل لقاء أجر خارج المنزل من جهة أخرى . وخلص هؤلاء إلى القول ، أنه بسبب التنمية ، استطاع عددٌ متزايد من النساء الحصول على

مصادر للاستقلال الاقتصادي مما ساهم بتحريك المكانة الاجتماعية التقليدية لهن في المجتمع .

ففي ليبيا مثلاً ، خلص ديب وديب[٢٢] إلى أنه لم يكن حتى مطلع الخمسينيات أي دور يذكر للنساء في المجتمع ، إلا أنه وبعد سنوات قليلة من ذلك بدأت النساء بالحصول على فرص عمل مكنتهن من الدخول في مجال الخدمة العامة . وبحسب نظرة هذين الباحثين فأن النساء الليبيات وقعن تحت ضغط نوعين من أنواع القوة المتعارضة مع بعضها البعض : التقاليد الاجتماعية والحضارية الموروثة من جهة ، وقوى التنمية والتحديث من الناحية الأخرى.

أما قبل ذلك فقد عاش الرجال والنساء في عالمين مختلفين وغير متساويين . عالمان تتفاوت فيها مقادير السلطة والقوة والهيمنة والأعتبار بطريقة تجعل أولئك الذين يعيشون في كنفهما يقودون حياة مختلفة ويتجسسون طعم الكثير منها بصورة جد مختلفة أيضاً .

الحقيقة ، أنه ومن خلال الملاحظة الشخصية المباشرة ، يمكن القول أن المجتمع الليبي لم يعد ذلك المجتمع الذي تنطبق عليه مثل تلك التفسيرات النمطية الخاصة بنظام العزل الجنسي المطبق وما يتبعه من انعدام المساواة ومختلف آليات التفرقة والتمييز بين الرجال والنساء . فقد تحول المجتمع الليبي من مجتمع بدوي بسيط "لعله الأكثر بداوة وبساطة بين المجتمعات العربية كلها" كما قال بذلك الدكتور الوردي[٢٣] ، إلى مجتمع حضري معاصر تتلمسُ فيه المرأة طريقها بخطى راسخة .. محاطة بالرعاية والثقة والأهتمام الذي يوليه لها المجتمع ، ولاسيما مجتمع الرجال بكل رموزه على الصعيد الأسري والحياة العامة .

صحيح أن المجتمع الليبي لا يزال يتسمُ شكلاً بملامح تقليدية صارمة ، حيث ينعدم حضور النساء في الشارع والأماكن العامة ، بعد انتهاء الدوام

الرسمي في دوائر الدولة والمدارس والمصانع ... أو أن النساء يعزلن عن الرجال لحظة دخولهن المنزل في حالة وجود ضيوف من غير الأقرباء المقربين. وينطبق هذا حتى على العوائل الزائرة حيث يتم العزل تلقائياً وفور دخول الدار .. إلا أن ذلك لا يمثل ، بتقديرنا ، غير جانب يرتبط ، كما يبدو ، بشعور الليبيين بالأنتماء المعنوي والأدبي لمقاييس المجتمع البدوي الذي انحدروا منه تواً ، الذي ما زال يرتبط بوعيهم وذاكرتهم الحاضرة ، وبتراث الآباء والأجداد ، وبنضالهم الوطني التحرري ضد الاستعمار الإيطالي والهيمنة الأجنبية .

وتتضح ملامح الرعاية والثقة والاهتمام الذي تلقاه المرأة في ليبيا من خلال وجود العديد من النساء ، مدرسات وطبيبات وموظفات في دوائر الدولة . وأنّ ظاهرة الأعداد المتزايدة من الإناث في الجامعات الليبية لافتة للنظر ، إذ يشكلن أكثر من نصف عدد الطلبة الأجمالي .

ويتضح الاهتمام بدور المرأة من خلال عدد من الدراسات الميدانية والتطبيقية التي قام بها متخصصون ليبيون معاصرون ، من الذين حصلوا على تأهيل علمي عالٍ في مجال علم الاجتماع . ففي دراسة[٢٤] استهدفتْ رصد معالم وبنماذج تطبيقية من التحديث الاجتماعي في ليبيا ، نجدُ ، كما يقول الباحث ، أن للتحديث دوراً نسبياً في التأثير على المواقف الاجتماعية تجاه المرأة .. وأنّ هذه المواقف اتسمتْ بتشجيع النساء على العمل خارج المنزل لقاء أجر ، والمشاركة في الحياة السياسية ، والتقدم لتبؤ مواقع مهنية مهمة . وكان الباحث قد توصل إلى نتائج دراسته من خلال دراسة معالم ونماذج تطبيقية للتحديث الاجتماعي ، ومقارنة ذلك بثلاثة مجتمعات محلية ، هي : بنغازي وتوكرة وسلوق . وقد اعتمد فيها على عينة حجمها (١٠٠) شخص من كل مجتمع .

وفي إيران ، توصل عدد من الباحثين إلى تأكيد على الأثر الإيجابي للتنمية ، حتى في مواجهة السياسات المترابطة والمنسجمة مع بعضها البعض

الآخر ، والتي عملت قوى سياسية معنية بكل ثقلها على فرضها وتعميمها وتطبيقها .. نقرأ بهذا الصدد[٢٥] ، أنه وعلى الرغم من السياسات والبرامج والتوجيهات التي أصدرتها ، وعملت على تنفيذها ، الحكومة الإيرانية بعد سقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩ ، لتقييد حرية النساء ، وإجبار أعداد كبيرة منهن على الأستقالة من مختلف مؤسسات الخدمة العامة ، الا أن العدد المطلق للنساء الإيرانيات ، من المشتغلات خارج المنزل لقاء أجر ، أزداد بشكل ملحوظ . وقد يصح التأمل في أنّ للحرب العراقية – الإيرانية ، المشتعلة آنذاك ، دوراً في ذلك.

مقابل رأي أنصار الأثر الإيجابي للتنمية على أوضاع النساء ، في البلدان العربية والمجاورة ، نجد عدداً غيرهم من الباحثين والدارسين ، يؤكد الأثر السلبي للتنمية . على سبيل المثال ، يقول هؤلاء[٢٦] بأن حصول المرأة على فرص في مجال التعليم الرسمي والعمل خارج المنزل لقاء أجر لم يرتبط بتحقيق هدف المساواة . بل أن غيرهم مضوا إلى حد الإصرار على القول ، بأن التنمية أو التحديث قد ساهما بصورة مباشرة في ازدياد مستوى الانحدار الأخلاقي بين النساء ، وفي بروز ظواهر اجتماعية غير صحية في المجتمع .

من هذه الظواهر التي يؤكدها هؤلاء الباحثون[٢٧] ، ضعف الروابط القرابية ، وزيادة حدة الصراع بين عدد متنوع من المؤسسات الاجتماعية القائمة، كالعشيرة والعائلة من جهة ، والمدرسة والمنظمة السياسية من جهة أخرى . كما ساهمت التنمية برفع درجة الحراك الاجتماعي وغيرها من الظواهر الاجتماعية . بالمحصلة أدتْ كل هذه العوامل مجتمعة إلى ارتفاع عدد النساء المتحللات أخلاقياً في مدينة بيروت مثلاً ، كما يقول هؤلاء .

التنمية والنساء : دراسات اجتماعية متخصصة :

منذ تبلور الاهتمام بقضايا المرأة في البلدان النامية ، في مطلع الستينيات من القرن العشرين ، تنالت الدراسات العلمية المتخصصة للبحث في الجوانب

المتعددة ذات الصلة بالموضوع . فكان أن ظهر في البداية عدد من الدراسات المقارنة على الصعيد القومي للبحث في أثر التنمية الاقتصادية . (Economic Development) على النساء في الوطن العربي والمناطق المجاورة .

ومن هذه الدراسات كانت دراسة كولفير وأنجلويس[٢٨] ، التي استخدمها فيها تعدادات سكانية قومية ومسوح إحصائية دورية أجريت في الخمسينيات ومطلع الستينيات لأختبار أثر التنمية الاقتصادية على مشاركة النساء في قوة العمل في المراكز الحضرية في (٣٨) بلداً ، بضمنها (١٦) بلداً عربياً وشرقياً مجاوراً . وكان مفهوم التنمية الاقتصادية في هذه البلدان قد قيس باستخدام مؤشرين منفصلين هما : (١) المعدل الفردي لأستهلاك الطاقة و (٢) نسبة العاملين من الذكور في القطاع الزراعي .

ثم جرى حساب درجة التنمية من خلال جمع حاصل المؤشرين المذكورين. وعلى ذلك قسمت البلدان التي شملتها الدراسة إلى ثلاثة مستويات حسب مقياس يتكون من عشر نقاط . ففي الطبقة الأولى (Class 1) التي أحتلت الجزء الأعلى من المقياس ، التي اتسمت بمستوى عالٍ من التنمية الاقتصادية، وضع عدد من البلدان الصناعية المتقدمة ، الولايات المتحدة ، كندا، المملكة المتحدة ، بلجيكا ، استراليا ، النرويج ، هاواي ، نيوزلندا ، سويسرا وفرنسا .

أما البلدان التي اتسمت بدرجة أقل من درجات التنمية الاقتصادية ، فقد وضعت ضمن الطبقة الثانية (Class II) ، الأرجنتين ، اليابان ، جنوب أفريقيا، تشيلي ، إيطاليا ، فنزويلا ، كوبا ، بورتوريكو ، البرتغال ، غانا البريطانية ، أسبانيا واليونان .. وتضمنت الطبقة الثالثة (Class III) بنما ، مصر ، جامايكا، سنغافورة ، كولومبيا ، نيكاراغوا ، هاييتي وقد خلصت تلك الدراسة إلى أن مشاركة النساء في قوة العمل على الأصعدة الوطنية ، تباينت تبايناً كبيراً فيما

بين تلك البلدان ، بغض النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية فيها . بالمقابل فأن مشاركة الرجال في قوة العمل ارتسمت بمستوى عال من الاستقرار والانتظام. كما أكدت الدراسة على أن من الصعب تفهم معدل مشاركة النساء في قوة العمل من دون الأخذ في الحسبان العلاقة التاريخية بين النظام العائلي والنظام الاقتصادي القائم في أي من تلك البلدان .

ففي ضوء النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من هذه الدراسة ، فقد اقترحت أربعة أنماط عامة لعمل النساء :

١ - نمط البلدان الصناعية المتقدمة .

٢ - نمط بلدان أمريكا اللاتينية .

٣ - نمط بلدان البحر الكاريبي .

٤ - نمط البلدان الإسلامية من عربية وغير عربية .

ففي النمط الأول ظهر أنّ معدل مشاركة النساء في قوة العمل على الصعيد الوطني يتصف بأنه عالٍ بسبب ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية مقروناً برغبة النساء في تأمين مستوى معيشة أفضل . وقد ساعد في ذلك وجود نظام عائلي مرن سمح ، بل شجع ، على دخول النساء في سوق العمل بأعداد كبيرة.

وظهر ، في النمط الثاني ، أنّ مشاركة النساء في قوة العمل عالية نسبياً بين أنه لابد من ملاحظة أن ارتفاع معدلات ممارسة النشاط الاقتصادي للنساء في تلك البلدان ، يعود إلى ارتفاع نسبة المشتغلات منهن في مجال الخدمات المنزلية ، بدلاً من الدخول في ميدان البناء الكلي لقوة العمل . ويتضح هذا أكثر من خلال ملاحظة انخفاض نسبة النساء المشتغلات في مجال العمل الإنتاجي.

أما في نمط بلدان البحر الكاريبي ، فأن معدل مشاركة النساء يتصف بأنه عالٍ ، وذلك على خلاف ما تم رصده في بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى . فقد ظهر أن نسبة المشتغلات (في بلدان البحر الكاريبي) ترتفع على نحو بيّن في

ميدان العمل الإنتاجي . ويبدو أن ذلك يعود في جانب منه إلى ارتفاع معدل الأطفال غير الشرعيين مقروناً بمستوى نمو اقتصادي نشيط .

وفيما يتعلق بنمط البلدان الشرقية الإسلامية ، من عربية وغير عربية، فأنه يتميز بأوطأ معدلات مشاركة النساء في قوة العمل . ويأتي هذا بسبب الترويج للزواج المبكر ، والقناعة الموروثة ، والتقليدية ، في منع النساء من العمل خارج المنزل ، جنباً إلى جنب مع الرجل . أنظر بهذا الحصول الجدول رقم (١) .

وباستخدام التعدادات السكانية ومسوح قوة العمل على الأصعدة الوطنية للمدة من ١٩٥٠-١٩٦٦ في أربعين بلداً من مختلف بلدان أنحاء العالم ، حاول دنتي[٢٩] (Denti) التعرف على أنماط المشاركة في قوة العمل ، من حيث الجنس والعمر ومنطقة السكن (ريف وحضر) . وقد شملت دراسته ثلاثة بلدان أفريقية هي : غانا ، ليبيريا والمغرب ، وبلدين متطورين هما : الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، وأثني عشر بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية هما : شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الأكوادور ، السلفادور ، غواتيماك ، المكسيك ، نيكاراغوا ، بنما ، بيرو ، بورتوريكو وفنزويلا ، وتسعة بلدان آسيوية هي : بورما ، سيرلانكا ، إندونيسيا ، إيران ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، الفليبين ، سوريا وتركيا ، وأربعة بلدان من أوربا الشرقية هي : بلغاريا ، هنغاريا ، بولندا ورومانيا ، وثمانية بلدان أوربية ، هي : الدنمارك ، فنلندة ، فرنسا ، اليونان، النرويج ، البرتغال ، أسبانيا والسويد . وقد قُسمت هذه البلدان إلى فئتين رئيسيتين حسب المستوى التنمية الاقتصادية فيها ، وهي : فئة البلدان الأكثر نمواً ، وفئة البلدان الأقل نمواً . كما حُدد مستوى التنمية الاقتصادية في سياق نسبة الذكور المشتغلين في مجال العمل الزراعي .

وقد عُينت البلدان الأكثر نمواً بتلك التي لم تتجاوز نسبة المشتغلين من الذكور منها في القطاع الزراعي لـ ٤٥% . فيما عُدت البلدان التي يشتغل فيها أكثر من ٤٥% من الذكور في القطاع الزراعي ، من البلدان الأقل نمواً . كما أسقطت من التحليلات الإحصائية فئة الصبيان الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً .

وفي هذه الدراسة تم التعرف على خمسة أنماط رئيسية في مجال مشاركة النساء الحضريات في قوة العمل ، حسب عدد من الفئات العمرية المصنفة به:

النمط الأول : يضم فئة البلدان الأكثر نمواً (ما عدا بلدان أوربا الشرقية) مثل اليابان ، كندا والولايات المتحدة . ويتميز هذا النمط بذروتين في مجال المشاركة الاقتصادية لقوة العمل . تظهر الذروة الأولى في الفئة العمرية من ٢٠-٢٤ سنة . فيما تظهر الثانية في الفئة العمرية من ٤٥-٥٤ سنة .

النمط الثاني : يضم بلدان أمريكا اللاتينية وعدد من البلدان الأوربية الأقل نمواً وسريلانكا . ويتميز هذا النمط بأعلى نسبة مشاركة في قوة العمل التي تظهر في الفئة العمرية من ٢٠-٢٤ سنة ، فيما تبدأ بعد ذلك بالانحدار على نحو منتظم .

النمط الثالث :يضم بلدان أوربا الشرقية وفنلندا حيث ترتفع معدلات النشاط الاقتصادي للنساء في عمر مبكر حتى تصل ذروتها في الفئة العمرية من ٢٠-٢٤ سنة ، ثم تبدأ بالتنازل التدريجي حتى الفئة العمرية من ٥٥-٦٥ سنة، وهي فئة الإحالة على التقاعد عموماً .

النمط الرابع : يضم الهند ، إندونيسيا ، برما ، غانا وليبيريا . وفي هذا النمط تكون زيادة معدل مشاركة النساء في قوة العمل متصاعدة بدءاً من الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة وصولاً إلى الفئة العمرية من ٤٥-٥٤ سنة . ثم تأخذ بالانحدار بعد ذلك .

جـــدول رقـــم (١)

معدلات مشاركة النساء في المراكز الحضرية حسب مستوى التنمية والتاريخ النسبـــي

البلدان حسب مستوى التنمية بالطبقة	السنة	معدلات مشاركة النساء
الطبقة (١)		
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٥٠	٣٧
كنـــــدا	١٩٥١	٣٤
المملكة المتحدة	١٩٥١	٤٣
بلجيكـــــا	١٩٤٧	٣٢
أستراليـــا	١٩٥٤	٣٤
النرويـــج	١٩٥٠	٤٢
هـــاواي	١٩٥٠	٣٧
نيوزيلنـــدا	١٩٥١	٣٥
سويســـرا	١٩٥٠	٤٤
فرنســـا	١٩٥٤	٤٨
الطبقـــة (٢)		
مالطـــا	١٩٤٨	١٤
الارجنتيـــن	١٩٤٧	٣٢
اليابـــان	١٩٥٥	٤١
جنوب أفريقيـــا	١٩٤٦	٤٢
تشيلـــي	١٩٥٢	٤٠
إيطاليـــا	١٩٥١	٢٨
فنزويـــلا	١٩٥٠	٣١
كوبـــا	١٩٥٣	٢٤
بورتوريكـــو	١٩٥٠	٢٨

تتمة الجدول رقم (١)

البلدان حسب مستوى التنمية بالطبقة	السنة	معدلات مشاركة النساء
البرتغـــــال	١٩٥٠	٣٤
غانـــا البريطانية	١٩٤٦	٤٣
أسبانيـــــا	١٩٥٠	٢٤
اليونـــان	١٩٥١	٢٦
الطبقة (٢) بنمـــــا	١٩٥٠	٣٨
مصـــــر	١٩٤٧	١٢
جامايكـــا	١٩٥٣	٥٤
سنغافـــورا	١٩٤٧	١٩
كولومبيـــا	١٩٥١	٣٥
البرازيـــل	١٩٥٠	٢٩
البرغـــواي	١٩٥٠	٤١
الهنـــد	١٩٥١	١٤
السلفـــادور	١٩٥٠	٤٦
جمهورية الدومنيكان	١٩٥٠	٢٦
الباكستـــان	١٩٥١	٣
نيكارغـــوا	١٩٥١	٢٩
هاييتـــــي	١٩٥٠	٧٣
إيـــــران	١٩٥٦	١٠

المصدر : كولفيروك نجلويس ، ١٩٦٢، ٣٧٣

النمط الخامس : يضم عدداً من البلدان العربية والإسلامية الأخرى التي تتصف باوطأ معدلات المشاركة الاقتصادية في قوة العمل وفي كل الفئات العمرية على الإطلاق .

ويبين الجدول رقم (٢) معدلان مشاركة النساء الحضريات حسب المستوى السائد للتنمية الاقتصادية في تلك المجتمعات .

في ضوء مثل هذا التنوع الكبير في معدلات النشاط الاقتصادي للنساء الحضريات في البلدان المختلفة موضوع البحث ، وحسب مستوى التنمية الاقتصادية خلص دنتي إلى تأكيد دور العوامل الاجتماعية والحضارية التي تركز على أهمية محل النساء في المنزل كزوجات وأمهات .

عموماً ، فأن معدلات النشاط الاقتصادي للنساء تنخفض عن تلك التي يؤديها الرجال في كل البلدان شملتها الدراسة . الا أن هذه البلدان اختلفت في هذا المجال أيضاً ، حيث ظهر أن معدلات عمل النساء بالمقارنة مع معدلات عمل الرجال في البلدان الأكثر نمواً ، أفضل نسبياً من معدلات عمل النساء في البلدان الأقل نمواً . وعليه بينما يصح القول أن مستويات التنمية الاقتصادية مهمة في هذا الشأن ، الا أن العوامل الاجتماعية والحضارية لا تقل عنها أهمية لأحداث أثر نوعي وكمي يمكن قياسه بسهولة .

ولعل أفضل مثل على مدى تأثير العوامل الاجتماعية والحضارية في هذا المجال هو الذي تجسد في البلدان الإسلامية التي تتميز بأوطأ معدلات المشاركة الاقتصادية في قوة العمل على الإطلاق . ففي هذه البلدان يكون الخوف والشك من الآثار المترتبة عن اختلاط النساء بالرجال ، خارج محيط العائلة أو الجماعة القرابية المعروفة ، هو الذي يساعد على تفسير ظاهرة من هذا النوع ، الا وهي ظاهرة انخفاض معدلات المشاركة أو الفعالية الاقتصادية للنساء في المناطق الحضرية على وجه التعيين .

جـــدول رقـــم (٣)

معدلات النشاط الاقتصادي للنساء الحضريات حسب الفئة العمرية للمجموعات المختارة من البلدان التي شملتها الدراسة طبقاً للنمط التنمية الاقتصادية

النمط والبلـــد	١٥-١٩	٢٠-٢٤	الفئات العمرية		٥٥-٦٥	٦٥- فما فوق
			٢٥-٤٤	٤٥-٥٤		
النمط الأول						
أوربا ما عدا أوربا الشرقية	٤٩	٦٢	٣٩	٤٢	٣٤	٨
اليابـــــان	٥٠	٦٦	٤٤	٤٥	٣٤	١٥
كنـــــدا	٣٩	٥٤	٣٣	٣٧	٢٦	٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٣١	٤٨	٤٢	٥٠	٣٨	١١
النمط الثاني						
بلدان أمريكا اللاتينية	٢٨	٣٥	٣١	٢٥	١٨	٩
البلدان الأقـل نمـواً فـي أوربـا مـا عـدا أوربـا الشرقية.	٣٦	٤٢	٢٦	١٩	١٤	٦
النمط الثالث						
بلدان أوربا الشرقية	٣٧	٥٩	٥٣	٤٧	٢٧	١١
فنلنـــدا	٤٦	٦٧	٦١	٥٩	٤٤	٩
النمط الرابـع						
الهند وإندونيسيا	١٧	٢٥	٣٢	٣١	٢٢	١٠
برما ، غانا ، وليبريا	٢٨	٣٢	٣٧	٤٣	٣٩	٢٠
النمط الخامس						
البلدان المسلمة	٩	١٠	١٠	١١	٨	٥

المصدر : (دنتي، ١٩٦٨ : ٥٣٩) – النسب المئوية مقربة.

أما الباحثة السويدية بوسيرب[٣٠] Boserup فقد شملت بدراستها الكلاسيكية عدداً من البلدان النامية ، بضمنها بعض البلدان العربية ، ووصفت الأثر المباشر للتنمية على أنه تسبب ، فيما أسمته ، بظاهرة فقدان المكانة Status Loss ولكن المكانة الاجتماعية للنساء أخذت في التحسن بعد ذلك نتيجة التمكن من الحصول على فرص في مجال العمل لقاء أجر خارج المنزل . ومن خلال هذه الدراسة تعرفت بوسيرب على تنوع معدلات نشاط النساء في أقاليم متعددة ، حسب منطقة السكن (ريفي أو حضري) ، وكما يُستدل على ذلك من الجدول رقم (٣) .

ففي هذا الجدول يظهر أن معدل مشاركة النساء في قوة العمل في البلدان العربية واطئة في كلا الجانبين ، الحضري والريفي . في حين ظهرت نسب مشاركة النساء في قوة العمل في المناطق الحضرية في بلدان أمريكا اللاتينية مرتفعة ، فيما ظلت منخفضة في المناطق الريفية . أما منطقة جنوب شرق آسيا. فقد تميزت بارتفاع معدلات مشاركة النساء في قوة العمل في الريف ، بينما استمرت كذلك على ارتفاعها في المناطق الحضرية . فمثلاً كان معدل مشاركة النساء في قوة العمل في المدينة في الهند وأفريقيا واطئ وفي القرية عالي .

ومن الواضح أن الأختلاف في معدل نشاط أو مشاركة النساء في قوة العمل لقاء أجر خارج المنزل في بعض بلدان العالم الثالث ، يرجعُ إلى التأثير السلبي المركب . التقاليد المحلية وأنماط التفكير السائدة ، والسلوك الحضاري الغربي الجديد الذي فرضه ممثلو على السكان المحليين دول الهيمنة الغربية في تلك البلدان .

جـــدول رقـــم (٣)

معدلات مشاركة النساء في مجال العمل لقاء أجر خارج المنزل

حسب الأقاليم ومنطقة السكن

الأقليـــــم	معدل / المدينـــة	معـــدل / القريـــة
البلدان العربية	واطـــئ	واطـــئ
أمريكا اللاتينية	عالـــي	واطـــئ
جنوب شرق آسيا	عالـــي	عالـــي
أفريقيـــا والهنـــد	واطـــئ	عالـــي

ودرست نادية يوسف حجاج[٣١] درجة الترابط بـين مستويات التنمية وأنماط تعليم وعمل النساء في أمريكا اللاتينية والوطن العربي والمناطق المجاورة له في الستينيات من القرن العشرين . وكانت البلدان العربية والشرق أوسطية التي شملتها الدراسة هي : مصر ، سوريا ، ليبيا ، المغرب ، باكستان، إيران ، وتركيا . أما بلدان أمريكا اللاتينية فهي : شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا، الأكوادور ، المكسيك وبيرو . وقد استمدتْ الباحثة البيانات الإحصائية التي اعتمدت عليها لتحليل النماذج من التعدادات السكانية الوطنية ، منشورات الأمم المتحدة ، مثل الكتاب السنوي للسكان ، منشورات منظمة العمل الدولية ومنشورات اليونسكو .

وقد توصلت إلى وصف البلدان التي شملتها الدراسة بأنها تتميز بمستوى متشابه للتنمية الاقتصادية . وعلى سبيل المثال أظهرت الدراسة أن البلدان العربية والمجاورة لها من جهة ، وبلدان أمريكا اللاتينية من جهة أخرى ، تتصف بمستوى واطئ للتصنيع وزيادة متسارعة للسكان وارتفاع لمستوى

التحضر الاجتماعي ، أي انتقال أعداد كبيرة من السكان للإقامة والعمل في المدن. بيد أنّ بلدان هذين الإقليمين تتميز باختلافات جوهرية في مجال البناء الاجتماعي وفي النظم الحضارية السائدة . والجدول رقم (٤) يشير إلى مثل هذه الاختلافات بين الإقليمين .

يتضح من ذلك أنه ، وعلى الرغم من تشابه معدلات التنمية في كلا الإقليمين ، الشرق أوسطي والأمريكي اللاتيني ، فأن عدداً من الاختلافات الجوهرية تستمر في الظهور . وعلى نحو أشبه ما يكون بالثابت ، تميزت نساء البلدان العربية وما جاورها بأعلى معدلات الأمية وأوطأ مستويات التعليم الرسمي وأقل مشاركة في قوة العمل لقاء أجر خارج المنزل .

ولتسليط الضوء على أبعاد هذه الظاهرة اقترحت الباحثة تفسيراً يرتبط بمفهوم شرف العائلة التي يستمد عنصره الأساس من نظام قيمي ومعياري يميز البلدان العربية والمسلمة الأخرى على وجه التعيين . وعليه ، وبعيداً عن مستويات التنمية ، أو على نحو مستقل عنها ، يمكن النظر إلى هذه الظاهرة في ضوء تلك المفاهيم والأعراف السائدة .

وبما أن المجتمع المسلم يؤكد مفهوم عذرية المرأة ، وأن إقامة النساء لعلاقات غير أخلاقية محرم دينياً ، ومرفوض اجتماعياً ، لأنه بسبب إحراجاً كبيراً للعائلة ويعرض سمعتها للتجريح في المجتمع ، ومن ثم ، فإنّ سلوكاً من هذا النوع يبرز إيقاع أي نوع من أنواع العقاب بالمرأة ، بما في ذلك القتل . وبرأي الباحثة فأن مثل هذه المفاهيم والأسباب ساهمت في منع العديد من النساء العربيات خصوصاً ، والمسلمات بصورة عامة ، من العمل خارج المنزل لقاء أجر . ويتم ذلك بهدف حماية النساء من إحتمالات الاختلاط برجال قد لا يبالون في تعريفهن لخطر الانزلاق الأخلاقي وما يترتب عليه من تبعات اجتماعية ونفسية ثقيلة على العائلة .

جـــدول رقـــم (٤)

معدلات مشاركة النساء في قوة العمل في القطاع غير الزراعي في عدد مختار من البلدان حسب الإقليم (تعدادات ١٩٦٠. البيانات تخص السكان فوق سن ١٥ سنة)

الإقليـــــــم	معدل مشاركة النساء
أمريكـــا اللاتينيـــة	
تشيلي	٣١
كوستاريكا	٢٩
بيـــــرو	٢٩
الأكـــوادور	٣١
المسكيـــك	٢٦
المنطقة العربية وما جاورها	
مصـــــــر	٨
إيـــــران	١٥
المغـــرب	١١
سوريـــا	٨
الباكستـــان	٧

المصدر: من يوسف، ص ٢٠ ، جدول ٦٧. مبني على إحصاءات الكتاب السنوي للأمم المتحدة للإحصاء ، ١٩٦٥ ، جدول رقم ٨ ما عـدا الباكسـتان، الكتاب السنوي للأمم المتحدة للإحصاء ، ١٩٦٨، جدول ٢٢.

أما دراند[٣٢] Durand فقد درس ظاهرة عمل النساء في (١٠٠) بلد ، بضمنها عدد من البلدان الإسلامية ، العربية وغير العربية . وقد وجد في هذه الدراسة أن مشاركة النساء في مجال العمل لقاء أجر خارج المنزل تنوعت تبعاً لعدد معين من العوامل التي ميزت هذه المجتمعات عن غيرها . وخلص دراند إلى القول بأن مشاركة النساء في قوة تحددت بمدى توازن مستويات التنمية على الصعيد القومي ، أو بأية درجة نمت وتوسعت القطاعات غير الزراعية في الاقتصاد الوطني .

ويوضح الباحث ذلك بالقول ، أنه كلما كان ذلك التوازن في مستوى التقدم بالتنمية الاقتصادية مفقوداً ، كان ذلك واحداً من الأسباب التي تحول ، كما يظهر ، من دخول النساء في مختلف ميادين العمل خارج المنزل لقاء أجر ، وهذا هو الذي يميز المنطقة العربية والمناطق المجاورة لها ، والتي لم تستطع تحقيق درجة عالية في هذا المجال ، أي مجال الأخذ بالتنمية على نحو متوازن وهو ما يمس ، بل يشمل مختلف الجوانب في النظام الاقتصادي ، وبالتالي النظام الاجتماعي القائم .

وفي دراسة أخرى شملت (٦١) بلداً وجد سيمنوف[٣٣] أن ارتفاع معدلات التنمية أرتبطتْ بصورة إيجابية بظاهرة ارتفاع مشاركة النساء في قوة العمل خارج المنزل لقاء أجر . الا أن هناك عدداً من العوامل المتداخلة ، كما يقول الباحث . فارتفاع معدلات الطلاق ساهم ، كعامل ، في بعض المجتمعات بزيادة الأثر الإيجابي للتنمية ، بقدر تعلقه بدفع أعداد أكبر من النساء للمشاركة في قوة العمل . فيما ساهم عامل معدلات الولادات بتقليص تأثير التنمية على مشاركة النساء في قوة العمل . هذه بعض الخصائص التي تميز عدداً من المجتمعات العربية خصوصاً والمجتمعات المسلمة عموماً ، حيث ينخفض معدل الطلاق وترتفع معدلات الولادات مما يجعل من الصعب على أعداد كبيرة من النساء الانخراط في سوف العمل خارج المنزل لقاء أجر .

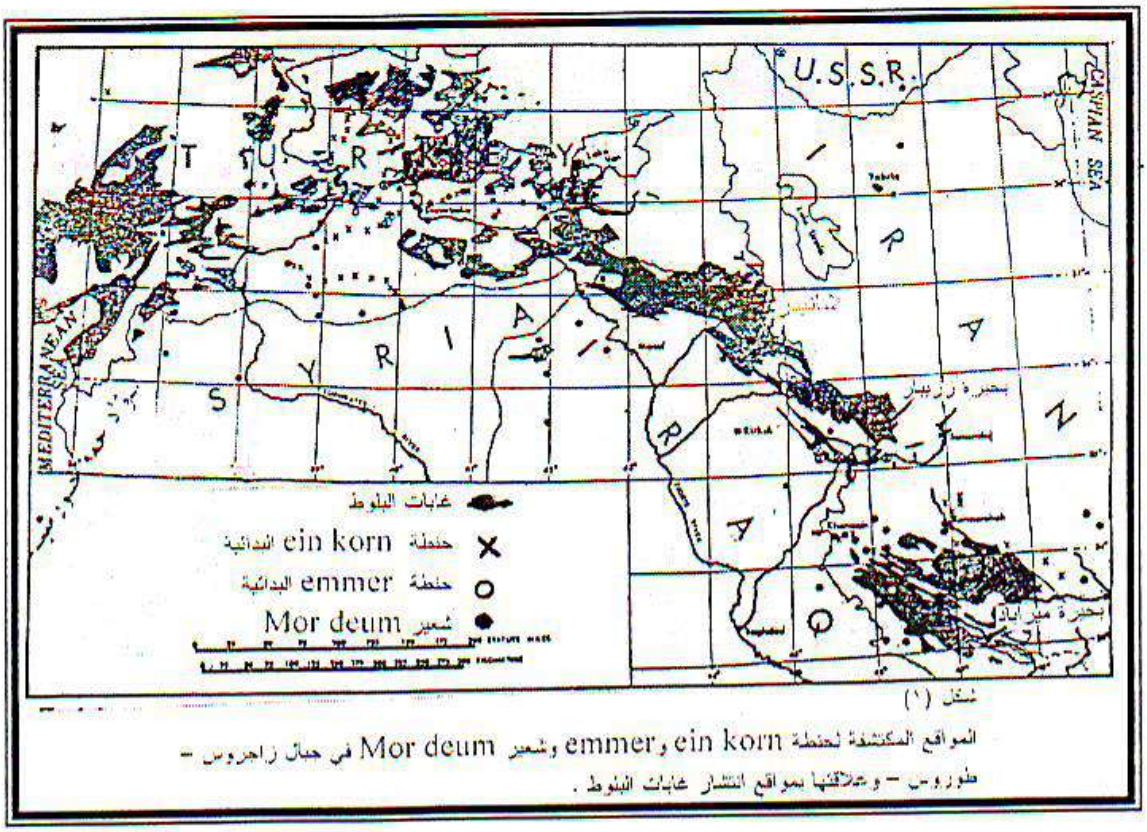

شكل (١)

المواقع المكتشفة لحنطة ein korn وemmer وشعير Mor deum في جبال زاجروس – طوروس – وعلاقتها بمواقع انتشار غابات البلوط .

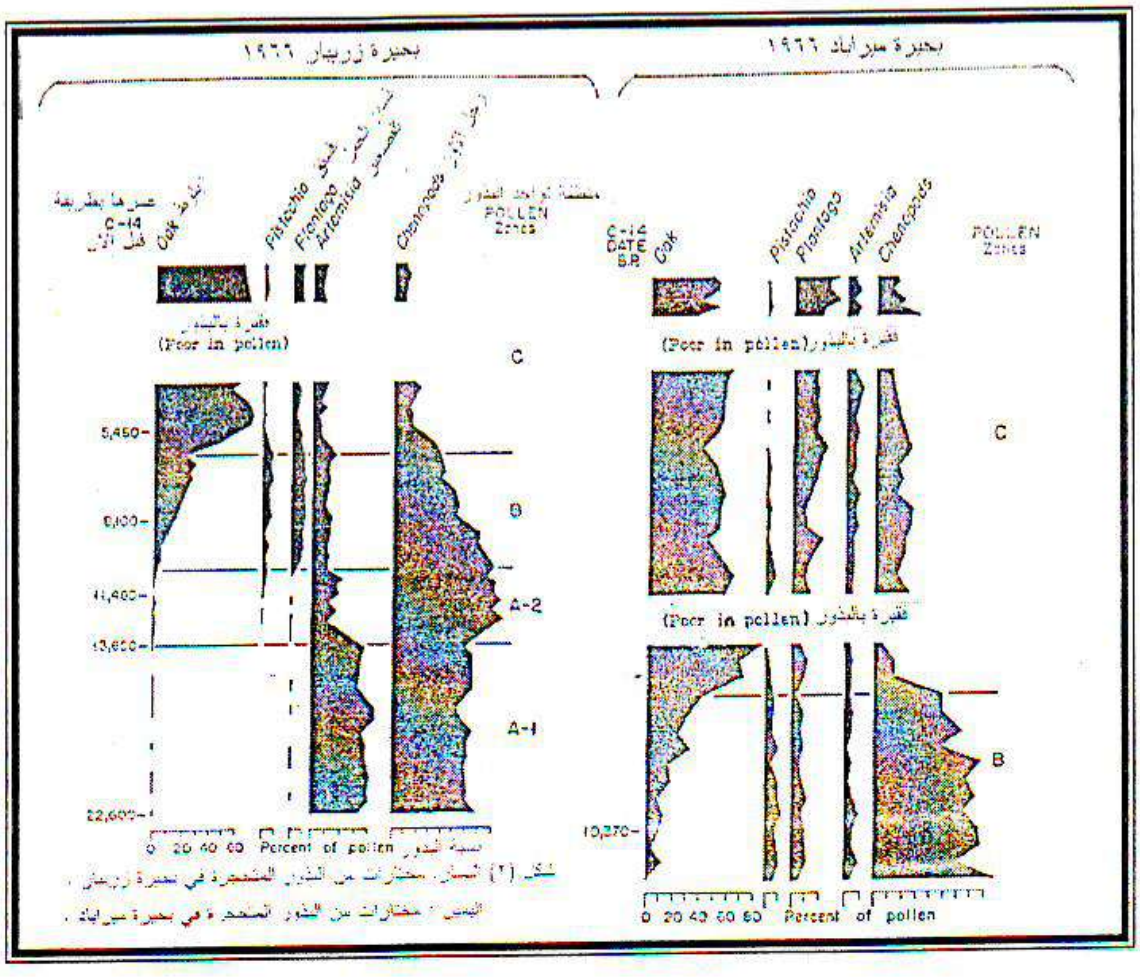

شكل (٢) المثل : مختارات من الشوار المتحجرة في بحيرة زريبار .
اليمين : مختارات من الشوار المتحجرة في بحيرة ميراباد .

وقد توصل ستاندج[٣٤] Standing إلى نتائج مشابهة فيما يتعلق بانخفاض معدلات مشاركة النساء العربيات في قوة العمل ، محذراً من تأكيد دور الدين بحد ذاته في هذا المجال . وطبقاً لهذه الدراسة ، فأن الدين يعدّ واحداً من المقومات الرئيسة ضمن نظام متكامل للقيم والمعايير الفكرية المهمة التي تؤدي دوراً ملحوظاً في التأثير بهذه الظاهرة أو تلك .

وفي دراسة الدكتورة زينب محمد زهري[٣٥] ، حول أثر التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في ليبيا على أوضاع النساء العاملات ، تمّ تسجيل عدد من الخلاصات المهمة . منها أنه كان لهذه التحولات أثراً واضحاً في زيادة الطلب على القوى العاملة النسائية ، وبخاصة الأكثر تأهيلاً مهنياً منها . كما كان لتلك التحولات تأثيرات بيّنة على المستوى التعليمي للنساء ، مما ساعد في زيادة عدد المتعلمات الراغبات في الانخراط بالعمل خارج المنزل لقاء أجر. ولاحظتْ الباحثة ارتفاع عدد المتزوجات ، إلى جانب غير المتزوجات ، في قوة العمل الوطنية .

وقد لاحظتْ الدراسة أنّ دخول المرأة الليبية إلى ميدان العمل ، هو ظاهرة حديثة ، بدليل أن ٦٥% من النساء المشتغلات يقعن في الفئة العمرية من ١٥-٣٩ سنة ، فيما تقل مدة عمل ٨٢% منهن عن عشر سنوات . كما أن ارتفاع مستوى التعليم بين النساء المشتغلات أدّى إلى زيادة نسبة المؤهلات منهن لتبوأ مواقع مهنية متقدمة . وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الدراسة اعتمدتْ على عينة تكونت من (٦٠٠) امرأة ، مثلت ١٤% من مجموع القوى العاملة النسائية في مدينة بنغازي حسب إحصاءات عام ١٩٨٠ .

وبهذا نأتي على ختام هذه المراجعة المكثفة والمنتظمة للدراسات والبحوث في مجال النساء والتنمية ، نأمل أنْ تكون ذات نفع لطلاب المعرفة وبخاصة في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية منها على وجه الخصوص .

المصـــــادر :

1. Comte, August, The positive Philosophy (London : George Bell and Sons, 1896).
2. Durkheim, Emile, The Division of Labor (New York : Macmillan, 1933) .
3. Spencer, Herbert, the principle of sociology (New York : D. Appleton and Company, 1898).
4. Tonnies, Ferdinand, Community and society (Michigan: Michigan state University Press, 1957) .
5. Weber, Max , General Economic History (New York : Collier – Macmillan, 1961).
6. W. Pye (Boston : Little Brown and Company, 1970) . Weiner, Myron . "Political Integration and Political Development" , PP. 62-75 in the Developing Nations.
7. Coleman, James, S. "Conclusion , the political systems of the developing areas" , PP. 532-576 in politics of the Developing Areas , edited by Gabriel Almond James S. Coleman (Princeton : Princeton University Press, 1960).
8. Huntington, Samuel P. "The change to change : modernization , development and politics" , PP. 25-61 in Comparative Modernization . A Reader, edited by Cyril B. Black (New York : The Free Press, 1976) .
9. Davis, Kinsley, Human society (New York : The Macmillan company , 1949) .

10. Lenski, Gerhard E. , Power and privilege : A Theory of Social Stratification (New York : McGraw-Hill Book Company , 1966) .
11. Duncan, Otis Dudley , "A socioeconomic index for all occupations", PP. 139-161 in Occupation and Social Status, Edited by Albert J. Reiss, Jr. et al. (Glencoc : The Free Press, 1961) .
12. Moore, Wilbert, World Modernization : The Limits of Convergence (New York : Elsever North Holland, Inc., 1979) .
13. Lenski, 1966 .
14. Pinchbeck, Iry, Women Workers and the Industrial Revolution , 1750-1850 (London : Frank Cass, 1977) .
15. Lerner, Daniel, The Passing of Traditional Society : Modernizing the Middle East, with the assistance of Lucille W. Pevsner and an introduction by David Reisman (London : The Free Press of Glenroe Collier – Macmillan Limited , 1958) .
16. Berger, Morroe, The Arab World Today (New York : Doubleday Company, 1962) .
17. Sharabi, Hisham , "Nationalism and revolution" in the Arab World, the Middle East and North Africa : New Perspectives in Political Science (New York : D. Van Nostrand Company , Inc., 1966) .

18. Dengler, Jan C. "Turkish women in the Ottoman Empire: the classical age" , PP. 229-244 in Women in the Muslim World edited by Lois Beck and Nikki Keddie (Massachusetts : Harvard University Press, 1982).

19. Beck, Lois and Nikki Keddie (ed.) "Introduction" PP. 1-34 in women in the Muslim World , edited by Lois Beck and Nikki Keddie (Massachusetts : Harvard University Press, 1982).

20. Marsot, Afaf Lutfi Al-Sayyid, "The revolutionary gentle – women in Egypt" . PP. 261-276 in women in the Muslim World, editied by Lois Beck and Nikki Keddie (Massachusetts : Harvard University Press, 1982).

21. Goode, William , World Revolution and Family Patterns (New York : The Free Press, 1963) .

22. Deeb, Marius Kand Mary Jane Deeb, Libya Since the Revolution : Aspects of social and Political Development (New York : Pracger special studies , 1982).

٢٣. الوردي، علي ، "دراسة في طبيعة المجتمع العراقي : بحث أولي لدراسة المجتمع العربي الكبير في ضوء النظرية المعاصرة في مجال علم الاجتماع (بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٥) .

٢٤. الهمالي، عبد الله عامر، التحديث الاجتماعي : معاطه ونماذج من تطبيقاته (مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٦).

25. Moghadam, Val, "Women , work , and ideology in the Islamic Republic" International Journal of the Middle East Studies , 20 : 221-234 , 1988 .
26. Abandan – Unat, Nermin, "The modernization of Turkish women" , The Middle East Journal 3 : 291-306, 1978.
27. Khalaf, Samil, Prostitution in a changing society : A sociological survey of legal prostitution in Beirut (Beirut: Khyats, 1965) .
28. Collver, Andrew and Eleanor Langlois, "The Female Labor Force Participation in metropolitan areas : an international comparison" , Economic Development and Cultural Change 10 : 367-385 , 1962 .
29. Denti, Ettore, "Sex – age patterns of Labor force participation by Urban and rural population during 1950-1966" , International Labor Review, 98 : 525-550, 1968.
30. Boserup, Ester, Women's Role in Economic Development (London : George Allen and Unwin Ltd., 1971) .
31. Yousef, Nadia H. Women in Developing Societies , (Berkeley : Institute of International Studies, 1974).
32. Durand, John D. The Labor Force in Economic Development , A Comparison of International Census

Data, 1946-1966 (Princeton : Princeton University Press, 1975) .

33. Semyonov, M. "The social context of women's Labor force participation : a comparative analysis" , American Journal of Sociology 86 : 354-550 , 1980 .

34. Standing, Guy, Labor Force Participation and Development (Geneva : International Labor Organization, 1982) .

٣٥. زهري، زينب محمد ، "المرأة العاملة في المجتمع الليبي المعاصر"، (بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، ص٢٣١، ١٩٨٨) .